أثر استقلالية البنك المركزي على التوازن الاقتصادي في الجزائر

The impact of the Central Bank independence on the economic balance in Algeria

معمري ليلى[1]، يحياوي سمير[2]

MAMMERI Layla[1], YAHIAOUI Samir[2]

[1] جامعة البويرة (الجزائر)، l.mammeri@univ-bouira.dz

[2] جامعة البويرة (الجزائر)، yah_samir@hotmail.fr

تاريخ الاستلام:2019/10/30 تاريخ القبول:2020/08/28 تاريخ النشر: 2020/09/15

ملخص:

تهدف هذه الدراسة إلى تسليط الضوء على مفهوم البنوك المركزية وقضية استقلاليتها وإبراز العلاقة بين الاستقلالية ومؤشرات التوازن الاقتصادي المتمثلة في التضخم ، النمو الاقتصادي، توازن الموازنة العامة وتوازن ميزان المدفوعات. وبالتركيز على حالة الاقتصاد الجزائري تم التوصل إلى أن بنك الجزائر قد تحصل على استقلالية قانونية معتبرة بموجب قانون النقد والقرض وتعديلاته وقد مكنه ذلك من تخفيض معدلات التضخم، ولكن تبقى مؤشرات التوازن الأخرى رهينة التطورات في أسعار النفط.

كلمات مفتاحية: استقلالية البنك المركزي، السياسة النقدية، التوازن الاقتصادي، التضخم

تصنيفات JEL : E58، E52، E31

Abstract:

This study aims to shed light on the concept of central banks and the question of their independence, and to highlight the relationship between independence and indicators of economic balance such as: inflation, economic growth, the balance of general budget and balance of payment. Focusing on the state of the Algerian economy, it was concluded that the Bank of Algeria has obtained significant legal independence under the Law relating to Money and Credit and its amendments. This has enabled it to reduce inflation rates, but other indicators of economic balance remain hostage to the evolution of oil prices.

Keywords: central bank independence, monetary policy, economic balance, inflation.

JEL Classification Codes: E58, E52, E31

[1] **المؤلف المرسل:** معمري ليلى، **الإيميل:** l.mammeri@univ-bouira.dz

1-المقدمة:

يسعى البنك المركزي من خلال السياسة النقدية إلى تحقيق الاستقرار والتوازن الاقتصادي وذلك باستهداف مجموعة من الأهداف والمتمثلة في أهداف السياسة الاقتصادية الكلية، والتي من بينها تحقيق الاستقرار في الأسعار ومحاربة التضخم، تحقيق النمو الاقتصادي، محاربة البطالة وتحقيق التوازن في ميزان المدفوعات، ومن خلال تحقيق هذه الأهداف يساهم في تحقيق التوازن الاقتصادي الكلي.

ولضمان فعالية السياسة النقدية في التأثير على مجمل النشاط الاقتصادي يجب توفر مجموعة من الشروط والتي من بينها منح الاستقلالية التامة للبنك المركزي وعزله عن أية ضغوط سياسة ليتمتع بالحرية في اتخاذ قرارات توجيه السياسة النقدية لتحقيق الأهداف المرغوبة في إطار تحقيق التوازن الاقتصادي الكلي. وبما أن السياسة النقدية تتميز بفعالية أكبر في محاربة التضخم وتحقيق الاستقرار في الأسعار لما لها من تأثير كبير على المعروض النقدي فقد أكدت العديد من الدراسات مدى أهمية استقلالية البنك المركزي في التأثير على معدلات التضخم، وباعتبار التضخم حالة من حالات الاختلال الاقتصادي التي يكون فيها الطلب الكلي أكبر من العرض الكلي، فاستقلالية البنك المركزي من خلال تأثيرها على التضخم سوف يكون لها تأثير ايجابي على التوازن الاقتصادي .

وبالنسبة لحالة الجزائر فبعد صدور قانون النقد والقرض تمكن بنك الجزائر من استعادة مكانته وصلاحياته كأهم مؤسسة في الجهاز المصرفي، كما تم وضع الحدود لتمويله للخزينة العمومية التي كان يمولها في السابق بدون أية قيود أو ضوابط، وقد اتضحت جوانب الاستقلالية القانوني لبنك الجزائر بموجب هذا القانون لتليه بعد ذلك تشريعات مصرفية أخرى تتغير بموجبها الاستقلالية.

ومما سبق يمكن طرح الإشكالية التالية:

ما مدى تأثير استقلالية البنك المركزي على التوازن الاقتصادي في الجزائر؟

تتفرع الإشكالية المطروحة إلى أسئلة فرعية كما يلي:

- ✓ ما المقصود باستقلالية البنوك المركزية؟
- ✓ ما العلاقة بين الاستقلالية والتضخم؟
- ✓ هل يحضى بنك الجزائر بالاستقلالية الكافية في تطبيق السياسة النقدية؟
- ✓ هل تؤثر استقلالية بنك الجزائر على التوازن الخارجي؟

وللإجابة على الإشكالية المطروحة قمنا بصياغة الفرضيات التالية:

- ✓ تعني استقلالية البنك المركزي الفصل التام بين البنك المركزي والحكومة.
- ✓ تؤدي استقلالية البنك المركزي إلى تخفيض معدلات التضخم.
- ✓ لم يحض بنك الجزائر بالاستقلالية الكافية التي تسمح له بتوجيه السياسة النقدية نحو محاربة التضخم كهدف أساسي لها.
- ✓ يتأثر التوازن الخارجي في الجزائر بتغيرات أسعار النفط لا بتغير استقلالية بنك الجزائر.

أسباب اختيار الموضوع:

تم اختيار هذا الموضوع بناءا على :

- ✓ الاهتمام الشخصي بالقضايا والمسائل المتعلقة بالنقود والبنوك والاقتصاد الكلي.
- ✓ الرغبة في إثراء المكتبة الجزائرية بمراجع أكثر حول استقلالية البنوك المركزية .
- ✓ كونه يتطرق لاستقلالية البنوك المركزية باعتبارها من أهم المفاهيم التي ازداد الاهتمام بها مؤخرا من طرف المفكرين الاقتصاديين.

أهمية البحث:

تكمن أهمية البحث في كونه يربط بين أهم المتغيرات الاقتصادية والنقدية والمتمثلة في البنك المركزي، السياسة النقدية والتوازن الاقتصادي، ويحاول تبيان مدى أهمية استقلالية البنوك المركزية وأثرها الهام على فعالية السياسة النقدية في تحقيق أهدافها النهائية، خاصة هدف تحقيق الاستقرار في الأسعار ومحاربة التضخم باعتباره حالة من حالات الاختلال وعدم التوازن في الاقتصاد.

المنهج المستخدم:

من أجل الإجابة عن الإشكالية والأسئلة المطروحة واختبار صحة الفرضيات تم الاعتماد على المنهج الوصفي من خلال التطرق لأهم الجوانب النظرية المتعلقة بالبنوك المركزية واستقلاليتها. كما تم الاعتماد على المنهج التحليلي في دراسة أثر استقلالية بنك الجزائر على التوازن الاقتصادي من خلال تحليل تطور مؤشرات التوازن الاقتصادي في الجزائر في ظل الاستقلالية القانونية لبنك الجزائر.

الدراسات السابقة:

- ✓ دراسة بن الطيبي مبارك بعنوان " بنك الجزائر ومدى استقلاليته في ظل إصلاح المنظومة المصرفية، هدفت الدراسة إلى تسليط الضوء على البنك المركزي كأهم مؤسسة في الجهاز المصرفي والى التعرف على مدى استقلالية بنك الجزائر في ظل الأمر 03-11 المتعلق بالنقد والقرض باستخدام معايير الاستقلالية . وقد توصلت الدراسة إلى أن بنك الجزائر يحضى بالاستقلالية النسبية في بعض الجوانب كالاستقلالية الوظيفية

والاستقلالية المالية، غير أن هناك بعض الجوانب الأخرى التي تنعدم فيها الاستقلالية كالاستقلالية العضوية.

- ✓ دراسة الزاوي بن عيسى وشعيب شتوف بعنوان " أثر استقلالية البنك المركزي على مـ□اسبة التضخم"، هدف البـ□ث إلى دراسة العلاقة بين درجة استقلالية البنوك المركزية ومعدلات التضخم وانعكاس العلاقة على أداء الوظيفة المحاسبية والمالية. ولم يشتمل البـ□ث على دراسة حالة بل اكتفى الباحثان بدراسة نظرية فقط، وتوصلا إلى أن هناك علاقة عكسية بين التضخم و درجة استقلالية البنوك المركزية، وأن المحاسبة لا تؤدي دورها في ظل ظروف التضخم الجامح وتصبح مخرجاتها غير متلائمة مع الظرف الاقتصادي السائد ولا تلبي احتياجات مستخدميها نظرا لعدم مصداقية الأرقام التي تتضمنها القوائم المالية.
- ✓ دراسة فتان الطيب وبوشنتوف نوال بعنوان " أثر استقلالية البنك المركزي على أداء السياسة النقدية في الجزائر"، هدفت الدراسة إلى معرفة استقلالية بنك الجزائر في ضوء الإصلاحات المصرفية الجديدة وأثرها على أداء السياسة النقدية وذلك من خلال دراسة الأهداف النهائية للسياسة النقدية في الجزائر خلال الفترة 2008-2013. وقد توصلت الدراسة إلى أن استقلالية بنك الجزائر قد تعززت بموجب قانون النقد والقرض وتعديلاتـ□، كما أن أداء السياسة النقدية في الجزائر كان متوسطا باستثناء هدف استقرار الأسعار والتضخم، ذلك أن بقية أهداف المربع السحري تخضع بالأساس إلى تغيرات أسعار المحروقات في الأسواق الدولية.

وللإحاطة بكافة جوانب الموضوع تم تقسيم البـ□ث إلى أربعة مـ□اور كما يلي:

أولا: البنوك المركزية واستقلالية

ثانيا: أثر استقلالية البنك المركزي على التوازن الاقتصادي

ثالثا: استقلالية بنك الجزائر

رابعا: التوازن الاقتصادي في الجزائر في ضوء الاستقلالية القانونية لبنك الجزائر

2- البنوك المركزية واستقلاليتها

باعتبار البنك المركزي أهم مؤسسة في النظام المصرفي يتمنع بخصائص هامة ويمارس مجموعة من الوظائف المختلفة التي يتميز بها عن باقي مؤسسات الجهاز المصرفي واعتباره يمثل

السلطة النقدية لأي دولة نادى بعض المفكرين الاقتصاديين بضرورة منح هذه المؤسسة الاستقلالية الكافية لممارسة وظائفها، خاصة ما يتعلق بالسياسة النقدية بعيدا عن أية ضغوط حكومية.

2-1- تعريف البنك المركزي :

البنك المركزي هو مؤسسة مالية في قمة الهرم المصرفي تتولى احتكار الوظيفة النقدية، حيث يمكن القول بان البنك المركزي هو بنك البنوك أي أنه الملجأ الأخير لإقراض البنوك، يلعب دورا هاما في التأثير على سيولة النظام المصرفي باستخدام مختلف الأدوات (LARCHEVEQUE, TESTENOIRE, 2005, p37.)

ويمكن تعريف البنك المركزي بأنه بنك البنوك أو بنك الدولة وشيخ المصارف وهو مملوك للقطاع العام وليس للقطاع الخاص أي دور فيه، والبنك المركزي يمثل العمود الفقري للقطاع المصرفي في أي دولة أو يعد مسؤولا عن عملية إصدار وتنظيم العملة ويحتفظ بالاحتياط من العملات الأجنبية ويقوم بإدارتها ،كما أن له دورا بارزا في التنمية الاقتصادية (جلدة، 2009 ، ص:113).

2-2- وظائف البنك المركزي :

تتمثل أهم وظائف البنك المركزي فيما يلي:

- **البنك المركزي بنك الإصدار:** تعتبر هذه الوظيفة من أهم وظائف البنك المركزي، ولعل الدافع الأساسي وراء توكيل عملية الإصدار إلى البنك المركزي بدلا من أن تحتفظ الدولة لنفسها بحق الإصدار هو خشية الدولة من الإفراط في إصدار العملة لأغراض الموازنة العامة دون النشاط الاقتصادي بصفة عامة مما يؤدي إلى تدهور قيمة العملة الوطنية وانعدام الثقة بها، ولربما تشعر الدولة بأن وجود حق الإصدار لدى مؤسسة مستقلة ما يمنعها من اللجوء إلى هذا المصدر الخارجي كلما ظهرت الحاجة إلى نقود، بل رأت الدولة أيضا أن يقوم بنك واحد هو البنك المركزي بعملية إصدار النقود في الاقتصاد بدلا من عدة بنوك كما كان يحدث في الماضي (عبد الحميد، ، 2013، ص: 353).
- **البنك المركزي كبنك للدولة:** يقوم البنك المركزي في إطار هذه الوظيفية بإدارة إيرادات الدولة وتنظيم عمليات سدادها لنفقاتها العامة سواء تعلق الأمر بالنفقات السيادية أو التحويلية أو غيرها، كما يقوم البنك المركزي أيضا بدور المقرض للدولة حيث يمكن أن يقوم بتمويل العجز في موازناتها العامة سواء من خلال الإصدار النقدي أو من خلال تقديم التسهيلات المصرفية (مصطفى، عفر، 2000 ، ص:297).

- **البنك المركزي بنك البنوك:** يقوم البنك المركزي بتقديم الخدمات المصرفية للبنوك التجارية تماما مثل ما تقوم به هذه البنوك إلى الأفراد والمشروعات الخاصة وتمثل وظيفة بنك البنوك احد الدعائم الأساسية للفن المصرفي المركزي، فمن خلال قيام البنك المركزي بهذه الوظيفة تتوافر له السيطرة والتحكم في حجم الائتمان، وتتكون هذه الوظيفة من شقين أساسيين (سمحان، يامن، 2011، ص: 136):
  - ✓ احتفاظ البنوك التجارية بنسبة معينة من الأرصدة النقدية لدى البنك المركزي.
  - ✓ قيام البنك المركزي بمنح القروض للبنوك التجارية عند الضرورة
- **البنك المركزي بنك الإشراف والرقابة على الائتمان :** يعتبر البنك المركزي رقيبا وموجها للائتمان المصرفي وهو بنك يقوم بأهم الوظائف حتى يتمكن من ضمان سلامة الائتمان المصرفي في الدولة وبالتالي توجيه السياسة النقدية بالصورة الصحيحة، ويقوم البنك المركزي بفرض رقابته على الائتمان والنشاط المصرفي وتوجيهه الوجهة السليمة والمناسبة ويتم ذلك من خلال رقابته لعمليات الاقتراض والاستثمار المصرفي التي تنعكس بدورها على حجم وكمية وسائل الدفع وعلى عرض النقد وإجمالي السيولة المحلية في البلد، وللتأثير على كمية نوعية الائتمان المصرفي يستخدم البنك المركزي أدوات كمية ونوعية مباشرة وغير مباشرة(الحلاق، العجلوني، 2010، ص: 153).

2-3- استقلالية البنك المركزي :

تعني استقلالية البنك المركزي منح الاستقلال الكامل في إدارة السياسة النقدية من خلال عزله عن أية ضغوط سياسية من قبل السلطة التنفيذية من ناحية أو من خلال منحه حرية تصرف كامل في وضع وتنفيذ السياسة النقدية (عوض الله، الفولي، 2003، ص:284.).

ويعني أيضا بمفهوم أخر تمتع متخذي قرارات السياسية النقدية (السلطة النقدية) بالحرية دون التأثير المباشر من طرف الحكومة في إدارة السياسة النقدية (C. E .WALSH, 2005 , P01).

ويمكن التميز بين أنواع الاستقلالية كما يلي :

- **الاستقلالي السياسي والاستقلال الاقتصادي:** ويعني الاستقلال السياسي للبنك المركزي مدى قدرته على صنع واتخاذ قرارات السياسة النقدية بدون تدخل من كل السلطة التنفيذية والسياسية في الدولة ،أما الاستقلال الاقتصادي فيعني مدى قدرة البنك المركزي على اختيار واستخدام أدوات السياسة النقدية بدون تدخل من السلطة التنفيذية (الحكومة) ، ويعد عدم

الاستقلال السياسي للبنك المركزي أكثر خطورة من عدم الاستقلال الاقتصادي (الالفي،2016).

- **الاستقلالية القانونية والاستقلالية الفعلية:** تستند **الاستقلالية القانونية** على العناصر المدرجة في التشريع مثل إجراءات تعيين مجلس إدارة البنك وغالبا هم المحافظ ونوابه ومدة عهدتهم، الأهداف التي يجب أن يسعى لتحقيقها البنك المركزي، المساءلة إلى هيئة أخرى (تشريعية أو تنفيذية)، وجود أو عدم وجود حكومة تنفيذية في مجلس إدارة البنك المركزي، المسؤولية عن السياسة النقدية، إجراءات حل النزاعات الممكنة مع الحكومة، دور وزير المالية، منع أو عدم منع تمويل عجز الميزانية العامة أو منح القروض للاقتصاد، تحديد أسعار الفائدة، مدى تدخل الحكومة في تحديد دخل أعضاء البنك المركزي. وتتضمن الاستقلالية القانونية كل من الاستقلالية الشخصية (كيفية وشروط تعين وتغير المحافظ) استقلالية مالية (تمويل نشاط البنك المركزي) استقلالية سياسية (صياغة أهداف السياسة النقدية) (NOSETTI, 2003, p : 59).

أما **الاستقلالية الفعلية** فتعكس مدى تطبيق الاستقلالية القانونية والمبينة في التشريعات في الواقع حيث توفر الاستقلالية القانونية لا يعني بالضرورة وجود استقلالية فعلية، وهذا ما اتضح من خلال أعمال (1992-1996) A.Cukierman حيث أستنج انه يصعب كثيرا الانتقال من الاستقلالية القانونية إلى الاستقلالية الفعلية خاصة في الدول النامية، وقد يكون سهلا في الدول المتقدمة حيث ترتبط الاستقلالية الفعلية بمدى التأثير الحقيقي المطبق من طرف الحكومة على البنك المركزي (معمري، 2014، ص:70) .

- **استقلالية الأهداف واستقلالية الأدوات:** يعد كل من Fisher و De Belle أول من لجأ إلى تعريف استقلالية البنك المركزي من خلال التفرقة بين استقلالية الأهداف واستقلالية الأدوات، فالبنك المركزي يتمتع بالاستقلالية في تحديد الأهداف إن لم يكن هناك تحديد دقيق لأهدافه وأهداف السياسة النقدية من طرف القانون، وقد تصل هذه الحرية إلى أقصاها إذا ما اسند للبنك المركزي سلطة إدارة السياسة النقدية بشكل جيد دون تحديد أهدافه، كذلك فإذا كانت مهمة البنك المركزي في تحقيق استقرار الأسعار غير مرتبطة بأهداف رقمية فانه يتمتع بحرية اكبر في تحديد أهدافه، أما من حيث الاستقلال في تحديد الأدوات فان البنك المركزي يعتبر مستقلا إذا ما كانت له السلطة وحرية التصرف الكامل في وضع وتنفيذ السياسة النقدية التي يراها مناسبة ولازمة لتحقيق أهدافه ولا يعتبر البنك المركزي مستقلا إذا كان ملتزما بقاعدة نقدية محددة (السويدي ، 2010، ص ص: 27-28).

3- أثر استقلالية البنك المركزي على التوازن الاقتصادي

أجريت العديد من الدراسات الاقتصادية التي تبحث في العلاقة بين استقلالية البنوك المركزية وبعض المؤشرات الاقتصادية التي تعكس مدى التوازن والاختلال في الاقتصاد مثل معدلات التضخم ومعدلات نمو الناتج المحلي الإجمالي وعجز الموازنة العامة، غير أن اغلب هذه الدراسات ركزت على العلاقة بين الاستقلالية والتضخم بحكم فعالية السياسة النقدية في تحقيق هذا الهدف مقارنة بباقي الأهداف.

3-1- الاستقلالية والتضخم :

يعكس التضخم حالة من حالات عدم التوازن في الاقتصاد لأي دولة والتي يكون فيها الطلب الكلي أكبر من العرض الكلي مما ينعكس على ارتفاع المستوى العام للأسعار وحدوث التضخم.

لقد عرفت قضية الربط بين استقلالية البنك المركزي والقدرة على تحقيق معدل التضخم المستهدف كمرادف لاستقرار الأسعار اهتماما كبيرا في الجانب المرتبط بتدعيم فكرة استقلالية البنك المركزي فقد ذكر " Lindsey " أن مصلحة الدولة في استقلالية البنك المركزي ترتكز بشكل أساسي على قضية التضخم وانعكاساتها على الأداء الاقتصادي في كل من الفترة القصيرة والطويلة.

ففي الفترة القصيرة يمكن الحصول على مستويات مرتفعة بشكل مؤقت من الناتج والتوظيف عن طريق زيادة المصدر من النقود، بينما في الفترة الطويلة لا يتواجد ذلك الارتباط لأن تكلفة الانخفاض المؤقت في البطالة أو الزيادة المؤقتة في الناتج غالبا ما تعني تضخم مرتفع ومزمن.

فمحاولة التخفيف من البطالة بسرعة على حساب الزيادة في معدل التضخم تعد من المسائل التي تخضع لتقدير صناع السياسة ونظرتهم وإدارتهم للسياسة الاقتصادية ككل فلو كان تقدير صناع هذه السياسة أن البطالة ترتفع تكلفتها بالمقارنة بتكلفة التضخم فلن يترددوا في تحمل مخاطر أكبر للتضخم مقابل خفض معدلات البطالة وذلك فيما لو كانوا متحكمين في وضع السياسة النقدية وكان البنك المركزي تابعا لهم. والعكس إذا كان مستقلا عن السلطة السياسية وكانت له الحرية المطلقة في وضع وتنفيذ السياسة النقدية ويعطي لهدف الحفاظ على استقرار الأسعار أهمية وأولوية خاصة(السويدي ، 2010، ص ص: 101-102).

3-2- الاستقلالية والناتج المحلي الإجمالي :

توصلت نتائج دراسة قام بها كل من " Delong et Sammers " حول العلاقة بين درجة استقلالية البنك المركزي ومعدل نمو الناتج المحلي الإجمالي في الدول الصناعية خلال الفترة 1955-1990 مع اعتبار سنة 1955 سنة الأساس إلى أن هناك علاقة طردية بين درجة استقلالية

البنوك المركزية ومعدل نمو الناتج المحلي الإجمالي حيث كلما زادت درجة استقلالية البنك المركزي درجة واحدة كلما ارتفع نمو الناتج المحلي الإجمالي لكل عامل بنسبة0,4 % سنويا (خنفوسي ، 2016 ، ص:253).

وبالنسبة لدراسة " Grilli Masciandaro et Tabellini" بحث المؤلفون أيضا في العلاقة بين معدل نمو الناتج المحلي ودرجة استقلالية البنوك المركزية بالمقياسين الاقتصادي والسياسي ولم تظهر نتائج دراستهما أن هناك علاقة بين درجة استقلالية البنوك المركزية ومعدل نمو الناتج المحلي الإجمالي.

3-3- الاستقلالية وعجز الموازنة العامة :

هناك بعض الدراسات التي تبحث في العلاقة بين درجة استقلالية البنوك المركزية وعجز الموازنات العامة وذلك من منطلق أن البنوك المركزية ذات الدرجة العالية من الاستقلالية تستطيع أن تقاوم طلبات الحكومة من تمويل عجز الموازنة بإصدار المزيد من النقد أو بيع المزيد من السندات الحكومية وأذونات الخزينة بينما لا تستطيع البنوك المركزية ذات الدرجة المنخفضة من الاستقلالية أن تفعل ذلك.

قام "Parkin" بإعداد دراسة عن العلاقة بين درجة استقلالية البنوك المركزية وعجز الموازنة العامة في 12 دولة صناعية وأظهرت نتائج هذه الدراسة أن هناك علاقة عكسية بين درجة استقلالية البنوك المركزية ونسبة عجز الموازنة العامة إلى الناتج المحلي الإجمالي، أي أنه كلما ازدادت درجة استقلالية البنوك المركزية كلما انخفضت نسبة عجز الموازنة العامة، فعلى سبيل المثال أظهرت نتائج الدراسة أن متوسط نسبة عجز الموازنات العامة إلى الناتج المحلي في كل من ألمانيا وسويسرا خلال فترة الدراسة (1955-1983) بلغ تقريبا صفر حيث أن البنكين المركزيين لهذين البلدين يتمتعان بدرجة معتبرة من الاستقلالية بينما أظهرت نتائج الدراسة أن نسبة عجز الموازنات العامة إلى الناتج المحلي في الدول التي تتمتع بنوكها المركزية بدرجة أقل من الاستقلالية تكون منخفضة .(الدوري، السامرائي، 2006، ص: 136).

4- استقلالية بنك الجزائر

قبل صدور قانون النقد والقرض لم يكن بنك الجزائر يخض بالاستقلالية حيث كان يخضع لسلطة الخزينة العمومية، لكن بعد صدور قانون النقد والقرض 90- 10بتاريخ 14 أفريل 1990 استعاد بنك الجزائر مكانته كبنك البنوك وأصبح يتمتع باستقلالية معتبرة مقارنة بما سبق ليأتي بعده التعديل الخاص بسنة 2001 (الأمر01-01)، ثم الأمر (03-11) الصادر في 26 أوت 2003.

4-1- تقييم استقلالية بنك الجزائر في ظل قانون النقد والقرض 90-10

سنحاول دراسة الاستقلالية باستخدام المعايير الأكثر شيوعا :

- **من حيث سلطة الحكومة في تعيين الأعضاء:** يعين المحافظ ونواب بمرسوم من رئيس الجمهورية، حيث يعين المحافظ لمدة ستة سنوات ويعين كل من نواب لمدة خمسة سنوات قابلة للتجديد مرة واحدة (المواد 20، 21، 22 من قانون النقد والقرض 90-10، المؤرخ في 14 أفريل 1990.).

- **من حيث إدارة السياسة النقدية:** ينص القانون على أن الحكومة تستشير البنك المركزي في كل مشروع قانون ونص تنظيمي يتعلق بالأمور المالية والنقدية وهذا يعني أن القرارات المتعلقة بالسياسة النقدية تتخذ من طرف الحكومة وتقوم هذه الأخيرة باستشارة البنك المركزي (المادة 56 من قانون النقد والقرض 90-10، المؤرخ في 14 أفريل 1990.).

- **من حيث أهداف السياسة النقدية:** تتمثل مهمة البنك المركزي في مجال النقد والقرض والصرف في توفير أفضل الشروط لنمو منتظم للاقتصاد الوطني والحفاظ عليها بإنماء جميع الطاقات الإنتاجية الوطنية مع السهر على الاستقرار الداخلي والخارجي للنقد (المادة 55 من قانون النقد والقرض 90-10، المؤرخ في 14 أفريل 1990).وهكذا فان أهداف السياسة النقدية تتمثل في :

- النمو الاقتصادي .
- التشغيل الكامل.
- استقرار الأسعار واستقرار أسعار الصرف.

- **من حيث حدود إقراض البنك المركزي للحكومة:** يمكن للبنك المركزي أن يمنح للخزينة مكشوفات بالحساب الجاري لمدة أقصاها 240 يوم متتالية أو غير متتالية خلال السنة الواحدة كما يمكن أن يتدخل في سوق النقد لشراء وبيع السندات العامة التي تستحق في أقل من ستة أشهر ولكن لا يجوز في أي حال من الأحوال أن تتم هذه العمليات لصالح الخزينة أو لصالح الجماعات المصدرة لهذه السندات (المادتان 76،78 من قانون النقد والقرض 90-10، المؤرخ في 14 أفريل 1990).

ومما سبق يمكن القول بأن قانون النقد والقرض قد منح الاستقلالية لبنك الجزائر في بعض الجوانب مقارنة بالوضع السابق خاصة ما يتعلق بارتباط بالخزينة العمومية وخضوع لتوجيهاتها والتمويل المستمر لها، إلا أن هناك بعض الجوانب التي لا يزال بنك الجزائر لا يتمتع بالاستقلالية فيها مثل إدارة السياسة النقدية وتعيين المحافظ ونواب.

4-2- تقييم استقلالية بنك الجزائر في ظل الأمر 01-01

صدر الأمر 01-01 في 27 فيفري 2001 وجاء ليعدل ويتمم قانون النقد والقرض 90-10 وقد تضمن الأمر مجموعة من التعديلات للمواد المندرجة في قانون النقد والقرض ومست هذه

التعديلات بعض الجوانب المتعلقة باستقلالية بنك الجزائر مما أثر على درجة هذه الاستقلالية، ومن أهم هذه التعديلات (الأمر 01-01 المؤرخ في 27 فيفري 2001 المتمم والمعدل لقانون النقد والقرض 90-10):

- عدم الإشارة لمدة عهدة المحافظ في الأمر 01-01 وهذا من شأنه التأثير على درجة الاستقلالية لتتراجع مقارنة بقانون النقد والقرض.
- عدم ذكر أسباب إقالة المحافظ ونوابه وهذا أيضا من شأنه التقليل من استقلالية بنك الجزائر مقارنة بقانون النقد والقرض.

وعليه فإن استقلالية بنك الجزائر في ظل الأمر 01-01 المعدل والمتمم لقانون النقد والقرض 10-90 قد تراجعت نتيجة لتعديل بعض المواد.

4-3- تقييم استقلالية بنك الجزائر في ظل الأمر 03-11:

لقد تضمن الأمر 03-11 المتعلق بالنقد والقرض والصادر في 26 أوت 2003 أهم الأفكار الواردة بقانون النقد والقرض 90-10 مع إدراج بعض التعديلات والإضافات التي أثرت على علاقة بنك الجزائر بالحكومة، وسنحاول دراسة الاستقلالية في ظل الأمر 03-11 وفقا للمعايير السابقة.

- **من حيث سلطة الحكومة في تعيين الأعضاء:** يعين المحافظ ونوابه بمرسوم من رئيس الجمهورية، ولكن لم تتم الإشارة في هذا الأمر إلى مدة تعيين المحافظ ونوابه وهذا من شأنه تقليص درجة الاستقلالية (المادة 13 من الأمر 03-11 المتعلق بالنقد والقرض المؤرخ في 26 أوت 2003).

- **من حيث إدارة السياسة النقدية:** إن تحديد السياسة النقدية والإشراف عليها ومتابعتها وتقييمها. يعتبر من صلاحيات مجلس النقد والقرض، وهذا يعني أن بنك الجزائر هو المسؤول عن إدارة السياسة النقدية وهذا قد عزز من استقلالية بنك الجزائر(المادة 62 من الأمر 03-11 المتعلق بالنقد والقرض المؤرخ في 26 أوت 2003).

- **من حيث أهداف السياسة النقدية:** حسب المادة 35 من الأمر 03-11 « تتمثل مهمة بنك الجزائر في ميادين النقد والقرض والصرف في توفير أفضل الشروط والحفاظ عليها لنمو سريع للاقتصاد مع السهر على الاستقرار الداخلي والخارجي للنقد».

وهكذا فان أهداف السياسة النقدية هي تحقيق النمو الاقتصادي، تحقيق الاستقرار في الأسعار وأسعار الصرف، ويلاحظ حذف هدف التشغيل الكامل الذي تمت الإشارة إليه في قانون النقد والقرض وهذا من شأنه تدعيم استقلالية بنك الجزائر لأن هدف التشغيل الكامل يتعارض بشدة مع هدف محاربة التضخم وتحقيق الاستقرار في الأسعار.

- **من حيث حدود إقراض البنك المركزي للحكومة:** يمكن لبنك الجزائر أن يمنح للخزينة مكشوفات بالحساب الجاري لا يمكن أن تتجاوز مدتها الكاملة 240 يوما متتالية أو غير متتالية وذلك على أساس تعاقدي في حدود حد أقصى يعادل 10 % من الإيرادات العادية للدولة (المادة 46 من الأمر 03-11 المتعلق بالنقد والقرض المؤرخ في 26 أوت 2003).

وهكذا يمكن القول بأن استقلالية بنك الجزائر بعدما تراجعت بموجب الأمر 01-01 المعدل والمتمم لقانون النقد والقرض، ازدادت مرة أخرى في ظل الأمر 03-11 المتعلق بالنقد والقرض وذلك نتيجة لتعزيز بعض جوانب الاستقلالية بموجب هذا الأمر مثل إدارة السياسة النقدية وأهداف البنك المركزي . أما فيما يتعلق بالأمر 04/10 المؤرخ في 26 أوت 2010 والذي يعدل ويتمم الأمر رقم 03-11 فلم يتضمن أية تعديلات تمس الاستقلالية القانونية لبنك الجزائر.

5- التوازن الاقتصادي في الجزائر في ضوء الاستقلالية القانونية لبنك الجزائر

يستهدف التوازن الاقتصادي تحقيق النمو ويمنع حدوث التقلبات في الإنتاج والأسعار، ويحد من البطالة المرتفعة للوصول إلى حالة يتساوي فيها العرض الكلي مع الطلب الكلي بدون حدوث التضخم أيضا، ويتطلب ذلك دورا مؤثر للسياسة النقدية مما يستدعي ضرورة فصل السلطة النقدية عن تأثير السلطات الحكومية لضمان فعالية السياسة النقدية.

5-1- التضخم في الجزائر:

لمعرفة واقع التضخم في الجزائر نستعين بالجدول الموالي الذي يوضح تطور معدلات التضخم في الجزائر للفترة 1990-2016.

الجدول رقم (01) : تطور معدلات التضخم في الجزائر للفترة (1990-2018)

السنوات	1990	1991	1992	1993	1994	1995	1996	1997	1998	1999	2000
التضخم	16.7	25.9	31.7	20.5	29	29.8	18.7	5.7	5	2.6	0.3
السنوات	2001	2002	2003	2004	2005	2006	2007	2008	2009	2010	2011
التضخم	4.2	1.4	4.3	4	1.4	2.3	3.7	4.9	5.7	3.9	4.5
السنوات	2012	2013	2014	2015	2016	2017	2018				
التضخم	8.9	3.3	2.9	.48	6.4	5,6	4,3				

Source: banque mondiale, sur le site: https://www.banquemondiale.org/.

نلاحظ من خلال الجدول أن معدلات التضخم ظلت مرتفعة بعد سنة 1990 على الرغم من الاستقلالية القانونية لبنك الجزائر التي جاء بها قانون النقد والقرض 10/90 وبقيت مرتفعة إلى غاية 1996 لتشهد بعد ذلك انخفاضا ملحوظا إلى أن وصلت إلى أقل مستوى لها بـ 1.4 % سنة 2002 وهذا دليل على نجاح أدوات السياسة النقدية في علاج التضخم وتقليص نسبة السيولة في

الاقتصاد، ثم عاودت الارتفاع مرة أخرى سنتي 2009 – 2012 على التوالي وهذا راجع لارتفاع معدلات التضخم المستورد باعتبار الجزائر بلد يعتمد بنسبة كبيرة على الواردات.

2-5- النمو الاقتصادي:

يعكس معدل النمو نسبة التطور في الناتج المحلي للبلد خلال فترة زمنية معينة، وتشير معدلات النمو الموجبة إلى وجود تحسن في الاقتصاد ، ولمعرفة تطور معدلات النمو الاقتصادي في الجزائر نستعين بالجدول التالي:

الجدول رقم(02): تطور معدلات النمو في الجزائر للفترة 1990-2018.

السنوات	1990	1991	1992	1993	1994	1995	1996	1997	1998	1999
النمو	0.8	-1.2	1.8	-2.1	-0.9	3.8	4.1	1.1	5.1	3.2
السنوات	2000	2001	2002	2003	2004	2005	2006	2007	2008	2009
النمو	2.2	2.6	4.7	6.9	5.2	5.1	2	3	2.4	2.4
السنوات	2010	2011	2012	2013	2014	2015	2016	2017	2018	
النمو	3.3	2.8	3.3	2.8	4.1	.38	3.3	1.6	2.1	

Source: banque mondiale, sur le site: https://www.banquemondiale.org/..

نلاحظ من خلال الجدول السابق أن معدلات النمو الاقتصادي في الجزائر لم تكن مستقرة بل كانت في تذبذب مستمر حيث كانت سالبة في الفترة 1990 – 1994 على الرغم من تزايد استقلالية بنك الجزائر بعد قانون النقد والقرض، وهذه المعدلات السالبة تعكس التراجع في الناتج المحلي الإجمالي خلال نفس الفترة، ثم أصبحت هذه المعدلات موجبة ابتداءا من سنة 1995 وهذا راجع لتحسن الوضعية الاقتصادية بالجزائر وبلغت أقصى حد لها سنة 2003 حيث بلغت 6.9 % بالتزامن مع تزايد استقلالية بنك الجزائر في ظل الأمر 11/03 ونتيجة لتحسن أسعار البترول، لكن معدلات النمو سجلت انخفاض بعدها خاصة بعد سنة 2006. وهنا يمكن القول بأن النمو الاقتصادي في الجزائر مرتبط ارتباطا وثيقا بنمو قطاع المحروقات الذي يشكل نسبة كبيرة من صادرات الجزائر فعلى الرغم من كون هذا الهدف من أهم أهداف السياسة النقدية في الجزائر والذي لا طالما أشارت إليه التشريعات المصرفية بالنمو المنتظم للاقتصاد إلا أنه يصعب ربط التغيرات في معدلات النمو في الجزائر بتطور استقلالية بنك الجزائر وهذا بسبب ضعف القطاع الإنتاجي الذي من المفروض أن يتأثر بتغيرات أسعار الفائدة الناتجة عن السياسة النقدية لبنك الجزائر.

3-5- وضعية ميزان المدفوعات:

يعتبر تحقيق التوازن في ميزان المدفوعات من أهداف السياسة الاقتصادية بصفة عامة ومن أهداف السياسة النقدية بصفة خاصة، ويمثل توازن ميزان المدفوعات التوازن الخارجي الذي يعتبر من أهم أشكال التوازن الاقتصادي، ولمعرفة مدى تحقيق هذا الهدف في الجزائر نستعين بالجدول الموالي الذي يبين تطور وضعية ميزان المدفوعات في الجزائر للفترة 1990 – 2017.

الجدول رقم(03) : تطور وضعية ميزان المدفوعات في الجزائر للفترة (1990-2017).

الوحدة: مليار دولار أمريكي

السنوات	1990	1991	1992	1993	1994	1995	1996	1997	1998	1999
الرصيد	-1.71	0.26	0.23	-0.01	-4.38	-6.32	-2.09	-1.74	-1.74	-2.38
السنوات	2000	2001	2002	2003	2004	2005	2006	2007	2008	2009
الرصيد	7.57	6.19	3.65	7.47	9.25	16.94	17.73	29.55	36.99	3.86
السنوات	2010	2011	2012	2013	2014	2015	2016	2017		
الرصيد	15.58	16.68	12.09	1.12	-9.26	-27.04	-26.2	-22.06		

المصدر: - بنك الجزائر

- banque mondiale, sur le site: https://www.banquemondiale.org/.

نلاحظ من خلال الجدول السابق أن وضعية ميزان المدفوعات في الجزائر لم تكن أيضا مستقرة للفترة 1990 – 2017 حيث سجلت عجزا في الفترة 1990 – 1999 وهذا سبب تدهور الوضعية الاقتصادية في الجزائر خلال هذه الفترة وتزايد الواردات مقارنة بانخفاض الصادرات التي يتصدرها بالدرجة الأولى قطاع المحروقات وبطبيعة الحال أي انخفاض في أسعار هذه الأخيرة سوف يؤثر سلبا على الصادرات لتتراجع، وانطلاقا من سنة 2000 أصبح ميزان المدفوعات يسجل فائضا وهذا نتيجة لتحسن أسعار المحروقات وارتفاع الصادرات مقارنة بالواردات، واستمر ميزان المدفوعات في تحقيق الفائض إلى أن بلغ أقصى حد له سنة 2008 مقدرا بـ 63.99 مليار دولار، لينخفض بعدها مقدار الفائض المسجل إلى أن وصل إلى مقدار 0.13 مليار دولار، ثم أصبح يسجل عجزا ابتداءا من سنة 2014 نتيجة لانخفاض أسعار البترول وتراجع قيمة صادرات الجزائر وبدأ يتزايد هذا العجز ليبلغ قيمة 26.03 مليار دولار سنة 2016.

وما يمكن ملاحظته فيما يتعلق بوضعية ميزات المدفوعات في الفترة 1990 – 2017 وعلاقتها باستقلالية بنك الجزائر هو أنه على الرغم من تزايد استقلالية بنك الجزائر بموجب قانون النقد والقرض 90-10 إلا أن ميزات المدفوعات استمر في تحقيق العجز طيلة الفترة الممتدة بين 1990 –

1999 وهذا يفسر بالاعتماد الكبير للجزائر على الصادرات البترولية مما جعل وضعية ميزان المدفوعات تتأثر بالدرجة الأولى بكل التغيرات التي تحدث في أسعار البترول.

5-4- تطور الموازنة العامة :

يمثل رصيد الموازنة العامة الفرق بين الإيرادات العامة والنفقات العامة ويعتبر توازن الموازنة العامة جزء من التوازن الاقتصادي حيث يتحقق بالتساوي بين النفقات العامة والإيرادات العامة. ولمعرفة تطور الموازنة العامة في الجزائر نستعين بالجدول الموالي:

الجدول رقم 05 : تطور رصيد الموازنة العامة في الجزائر للفترة 1990-2016.

الوحدة: مليون دينار

السنوات	1990	1991	1992	1993	1994	1995	1996
الرصيد	16000	36800	-108267	-162678	-89148	-147886	-100548
السنوات	1997	1998	1999	2000	2001	2002	2003
الرصيد	81472	101228	-11186	400039	184498	52542	335201
السنوات	2004	2005	2006	2007	2008	2009	2010
الرصيد	340969	1030791	1186911	579231	1288605	970972	1392290
السنوات	2011	2012	2013	2014	2015	2016	
الرصيد	2328299	-7109000	-2128810	-3068021	-3103789	-2285913	

المصدر: - بنك الجزائر

- الديوان الوطني للإحصاء، المالية العامة، حوصلة إحصائية 1962-2011 عبر الموقع: www.ons.dz
- Ministère des finances, solde global du trésor, sur le site : www.mf.gov.dz

يلاحظ من خلال الجدول أعلاه أن الموازنة العامة للدولة قد سجلت عجزا في معظم السنوات للفترة 1990-2016، وهذا بسبب ارتفاع النفقات العامة مقارنة بالإيرادات العامة، غير أن هناك بعض الفترات التي حققت فيها فوائض مثل :1990-1991 و الفترة 2000-2007، فأما في الفترة الأولى فيعود الفائض إلى نتيجة الإصلاحات التي انتهجتا الدولة آنذاك، وفي الفترة الثانية سجلت الموازنة العامة فائضا ناتجا عن تزايد الإيرادات العامة للدولة بسبب تحسن أسعار المحروقات، حيث تشكل إيرادات الجباية البترولية أهم جزء من الإيرادات العامة في الجزائر، لذلك غالبا ما يؤدي انخفاض أسعار المحروقات إلى تزايد عجز الموازنة العامة، وهذا ما حدث مؤخرا ابتداء من سنة 2008 إلى غاية سنة 2016 حيث تزايدت حدة العجز سنتي 2014، 2015 تزامنا مع الأزمة البترولية الأخيرة التي شهدت تراجعا كبيرا في أسعار البترول.

وبشأن العلاقة بين تطور استقلالية بنك الجزائر وبين تطور عجز الموازنة العامة في الجزائر للفترة السابقة يمكن القول بأن الاستقلالية القانونية لبنك الجزائر التي جاء بها قانون النقد والقرض 90-10 وتعديلاتها قد حررت بنك الجزائر من اللجوء المستمر للخزينة العمومية إليها لتمويل عجز الموازنة العامة من خلال المزيد من الإصدار النقدي، حيث وضع القانون قيودا لتمويل البنك المركزي للخزينة العمومية فلم تعد كالسابق (قبل صدور قانون النقد والقرض).

6- الخلاصة:

يتطلب تحقيق التوازن الاقتصادي دورا مؤثرا للبنك المركزي من خلال استهداف محاربة التضخم الذي يعتبر حالة من حالات عدم التوازن في الاقتصاد، والسعي لتحقيق معدلات نمو اقتصادي موجبة ومحاربة البطالة وكذا تحقيق التوازن في ميزان المدفوعات، ومن أجل ضمان فعالية السياسة النقدية في تحقيق هذه الأهداف نادى البعض بضرورة منح الاستقلالية اللازمة للبنك المركزي. كما أن معظم الدراسات التي أجريت لمعرفة العلاقة بين استقلالية البنك المركزي وبعض المؤشرات الاقتصادية التي تعكس بعض الجوانب للتوازن الاقتصادي مثل التضخم، النمو الاقتصادي، توازن ميزان المدفوعات، توازن الموازنة العامة....وغيرها أكدت على وجود العلاقة بين الاستقلالية وبين هذه المؤشرات، وأغلب هذه الدراسات اهتمت بالعلاقة بين استقلالية البنك المركزي وبين التضخم، حيث أثبتت الدراسات جدارة البنك المركزي المستقل في محاربة التضخم خاصة في الدول المتقدمة.

وبنك الجزائر حضي باستقلالية قانونية معتبرة بموجب قانون النقد والقرض 90-10 مقارنة بالوضع السابق حيث كان يخضع لسلطة الخزينة العمومية، وقد تطورت الاستقلالية القانونية لبنك الجزائر مع صدور القوانين والتشريعات المصرفية الأخرى المعدلة والمتممة لقانون النقد والقرض.وانطلاقا مما سبق يمكن استخلاص النتائج التالية:

- تختلف الاستقلالية القانونية للبنك المركزي عن الاستقلالية الفعلية، حيث لا يمكن القول عن أي بنك مركزي مستقل قانونيا أنه مستقل فعليا إذا لم تطبق نصوص التشريعات التي تعكس الاستقلالية القانونية في الواقع الفعلي.
- تؤدي استقلالية البنك المركزي إلى تخفيض معدلات التضخم خاصة في الدول المتقدمة (التي تتمتع بالاستقلالية الفعلية) مما يساهم في علاج اختلالات الاقتصاد الوطني وهذا أثبتته بعض الدراسات بشأن العلاقة بين درجات الاستقلالية ومعدلات التضخم.
- لقد استعاد بنك الجزائر مكانته كأهم مؤسسة في الجهاز المصرفي ومنحت له الاستقلالية بموجب قانون النقد والقرض 90-10 ، ثم تراجعت الاستقلالية بموجب الأمر 01-01 المتمم

والمعدل لقانون النقد والقرض وهذا بسبب إلغاء المادة التي تتضمن مدة تعيين المحافظ وأسباب إقالته، لكن الأمر 03-11 دعم الاستقلالية القانونية لبنك الجزائر من خلال توضيح بعض الجوانب التي تزيد من الاستقلالية، أما الأمر 04/10 فلم يتطرق للجوانب التي تمس الاستقلالية القانونية لبنك الجزائر.

- باعتبار الاقتصاد الجزائري يعتمد بدرجة كبيرة على موارد قطاع المحروقات ونتيجة لضعف الجهاز الإنتاجي في الجزائر وكثرة الاعتماد على الواردات، فانه لا يمكن تفسير التغيرات في التوازن الاقتصادي الداخلي والخارجي بسبب التغيرات في درجة استقلالية البنك المركزي.

ويمكن تقديم التوصيات التالية:

- يجب تطبيق نصوص التشريعات التي توضح استقلالية البنك المركزي لتدعيم الاستقلالية القانونية بالاستقلالية الفعلية لضمان الأثر الهام لهذه الاستقلالية على فعالية السياسة النقدية في التأثير على التوازن النقدي والاقتصادي.
- يجب منح استقلالية أكبر لبنك الجزائر خاصة في تحديد أهداف السياسة النقدية ليتمتع بالحرية في تحديد هدف تحقيق الاستقرار في الأسعار ومحاربة التضخم كهدف أساسي للسياسة النقدية.
- يجب تشجيع سياسة الاستثمار في الجزائر والتقليص من الاعتماد المفرط على موارد قطاع المحروقات لدعم النمو الاقتصادي ومواجهة الاختلالات الاقتصادية الداخلية والخارجية خاصة تلك الناتجة عن تقلبات أسعار المحروقات.

7- المراجع:

1. أحمد الألفي، (2016)، استقلالية البنوك المركزية، متاح على الموقع: http://www.cashnewseg.com/مقال-استقلال-البنوك-المركزية ، تاريخ الاطلاع عليه: 2019-08-20.
2. الأمر 01-01 المتمم والمعدل لقانون النقد والقرض 90-10.
3. خنفوسي عبد العزيز ، **العولمة وتأثيراتها على الجهاز المصرفي**، الجزء الثاني، دار الأيام للنشر والتوزيع، الأردن، 2016، ص253.
4. زكريا الدوري، يسرى السامرائي، **البنوك المركزية والسياسات النقدية**، دار اليازوري للنشر والتوزيع، الأردن ، 2006.
5. زينب عوض الله، اسامة محمد الفولي، **أساسيات الاقتصاد النقدي والمصرفي**، منشورات الحلبي الحقوقية، لبنان، 2003.
6. سهام محمد السويدي، **استقلالية البنوك المركزية ودورها في فعالية السياسة النقدية في الدول العربية (دراسة مقارنة)**، الدار الجامعية، مصر، 2010.
7. ليلى معمري، **دور استقلالية البنك المركزي في تفعيل السياسة النقدية من خلال محاربة التضخم – دراسة حالة الجزائر**، مذكرة ماجستير في العلوم الاقتصادية تخصص مالية ونقود، كلية العلوم الاقتصادية، التجارية وعلوم التسيير، جامعة المدية، الجزائر، 2014.
8. المادة 13 من الأمر 03-11 المتعلق بالنقد والقرض المؤرخ في 26 أوت 2003.
9. المادة 46 من الأمر 03-11 المتعلق بالنقد والقرض المؤرخ في 26 أوت 2003.
10. المادة 55 من قانون النقد والقرض 90-10 المؤرخ في 14 أفريل 1990.
11. المادة 56 من قانون النقد والقرض 90-10 المؤرخ في 14 أفريل 1990.
12. المادة 62 من الأمر 03-11 المتعلق بالنقد والقرض المؤرخ في 26 أوت 2003 .
13. المادة 76- 78 من قانون النقد والقرض 90-10 المؤرخ في 14 أفريل 1990.
14. المواد 20، 21، 22 من قانون النقد والقرض 90-10 المؤرخ في 14 أفريل 1990.
15. Carle .E.Walsh, (2005), **central bank independence**, university of California, Santa Cruz, December .Available on the site: https://people.ucsc.edu/~walshc/MyPapers/cbi_newpalgrave.pdf, consulted on 15-08-2019.

16. Frédéric Larchevèque et Jean-pierre Testenoire, **les enjeux de l'indépendance des banques centrales**, revue économie et management N°14, janvier 2005.
17. Pietro Nosetti, **les banques centrales et l'approche contractuelle de l'indépendance, les enseignements du cas de Néo Zélande**, thèse de doctorat en sciences économiques et sociales, Université Fribourg , Suisse, 2003.